الأمم المتحدة
A/RES/61/229

Distr.: General
16 March 2007

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون
البند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/61/L.23/Rev.1* و *Add.1*)]

٦١/٢٢٩ – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقراراتها ٥٨/٢٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، بما فيها الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٢]،

وإذ تؤكد الحاجة إلى أن يفي المجتمع الدولي بشتى التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الرابع[٣]؛

٢ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٤]؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٤ - **تؤكد من جديد** العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل في أفريقيا ورعاية المصابين بها، بهدف كفالة بناء جيل لا يعاني منها والعمل قدر الإمكان على بلوغ هدف حصول الجميع على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠١٠، وتشجيع الشركات الصيدلانية على جعل العقاقير، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، ميسورة التكلفة ويمكن الحصول عليها في أفريقيا، وكفالة زيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، على شكل منح حيثما أمكن ذلك، لمكافحة الملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى في أفريقيا، وذلك بتعزيز النظم الصحية؛

٥ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٥]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[٦]؛

---

(٢) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) A/61/212.

(٤) A/57/304، المرفق.

(٥) القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق.

(٦) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.

أولا
الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تعمل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٧ - **ترحب أيضا** بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها تلك الاستعراضات، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية على النظر في الانضمام إلى العملية التي تضطلع بها الآلية في أقرب وقت ممكن وعلى تعزيزها توخيا للكفاءة في أدائها؛

٨ - **ترحب كذلك** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٩ - **تؤكد** أن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع مسائل أساسية من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية بغرض تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي من خلال اعتماد الاستراتيجيات المناسبة التي تسترشد بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية لأفريقيا وبالمناقشات التي جرت في مختلف مؤتمرات القمة مثل مؤتمر القمة من أجل توفير الأسماك للجميع، الذي نظمته الشراكة الجديدة وعقد في أبوجا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة الأفريقي المعني بالأسمدة، الذي أيده الاتحاد الأفريقي في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ وعقد في الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ومؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي الذي نظمته الشراكة الجديدة وعقد في أبوجا في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

١١ - **تشدد** على أهمية أن تواصل البلدان الأفريقية، استنادا إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

١٢ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم الضروري إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيزا لقدرتها؛

١٣ - **تدعم** الجهود التي يبذلها حاليا الاتحاد الأفريقي لتحسين التنسيق فيما بين أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأفريقية؛

١٤ - **تشجع** إنشاء آليات مؤسسية وطنية من أجل تعزيز الطابع الداخلي لأولويات وأهداف الشراكة الجديدة وإدماج تلك الأولويات والأهداف في السياسات والبرامج الوطنية؛

ثانيا
استجابة المجتمع الدولي

١٥ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

١٦ - **ترحب أيضا** بشتى المبادرات المهمة التي قام بها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، وتشدد في هذا الصدد على أهمية التنسيق في تلك المبادرات المتصلة بأفريقيا؛

١٧ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الإنمائية الأفريقية، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بعقد مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ومؤتمر القمة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية، الذي عقد في أبوجا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

١٨ - **ترحب** بالمبادرات الجارية بشأن متابعة مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي الثاني، الذي عقد في جاكرتا في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بهدف تشجيع زيادة الشراكات والتعاون بين أفريقيا والمناطق الأخرى؛

١٩ - **تحث** على الدعم المتواصل لتدابير مواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف الديون وزيادة فرص

الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛

٢٠- **تكرر التأكيد** على أنه يتعين على جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية مواصلة الجهود لزيادة الاتساق بين سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي من خلال مبادرات مثل بناء قدرة أفريقيا على المنافسة وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٢١ - **تدعو** إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني من أعباء ديون لا تطاق وتشدد على أهمية توافر القدرة على تحمل الديون؛

٢٢ - **ترحب** بالتعهدات التي أعلنت عنها مؤخرا مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وتتطلع إلى الوفاء بهذه التعهدات، وتحث المانحين على مواصلة تحسين نوعية المعونة وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، الذي اعتمد في المنتدى الرفيع المستوى المعني بمسألة ''التقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة: التنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج''، الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، وعلى كفالة تحويل الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تدفق فعلي في الموارد المالية إلى البلدان النامية؛

٢٣ - **تقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٢٤ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم إلى أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة، حسبما تجسده الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر أو الاستراتيجيات المشابهة، وتشجع الشركاء في التنمية على زيادة جهودهم في هذا الصدد؛

٢٥ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو إلى أن تشجع قيام القطاعات الخاصة فيها بالاستثمار في أفريقيا، وأن تساعد البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، من قبيل تشجيع التدفقات المالية

الخاصة وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، وأن تشجع وتيسر نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، وأن تساعد على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة، وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٢٦ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في مجال وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة؛

٢٧ - **تدعو** الأمين العام، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتنفيذ مبادرات سريعة الأثر من خلال أمور منها مشروع قرى الألفية؛

٢٨ - **تقرر** عقد اجتماع رفيع المستوى، في حدود الموارد المتاحة، بشأن ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات والتحديات وطريقة التقدم للأمام''، في دورتها الثالثة والستين، على أن يقرر مجال تركيز الاجتماع وطرائق عقده في دورتها الثانية والستين؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٣١ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الجلسة العامة ٨٤
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦